خلاصة علم الوضع

تأليف حضرة الأستاذ

عبد الرحمن خلف

المدرس في القسم الثانوي النظامي للأزهر الشريف



دار الظاهرية

مركز الراسخون للتأصيل الشرعي

خلاصة علم الوضع

الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

مركز الراسخون للتأصيل الشرعي

الكويت - الروضة
طريق المغرب السريع - ق ٣
Website: www.eslah.com
E-mail: s66000477@gmail.com
(+965) 99050407
(+965) 22540536

دار الظاهرية

الكويت - مدينة سعد العبدالله
الدائري السادس - ق٣ - م٢٨
Website: www.daradahriah.com
E-mail: daradahriah@gmail.com
(+965) 99627333
(+965) 51155398

الموزعون المعتمدون

مكتبة أهل الأثر
(الكويت)
ahel_alather@hotmail.com
(+965) 66508050

دار التدمرية للنشر والتوزيع
(الرياض)
tadmoria@hotmail.com
(+966) 4925192

أروقة للدراسات والنشر
(عمّان)
info@arwiqa.net
(+962) 64646163

مكتبة الميمنة المدنية
(المدينة المنورة)
daralmimna@gmail.com
(+966) 558343947

خُلاصَةُ عِلْمِ الوَضْعِ

تأليف حضرة الأستاذ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ خَلَف

المدرس في القسم الثانوي النظامي للأزهر الشريف

خلاصة

﴿ علم الوضع ﴾

لحضرة الاستاذ

﴿ عبد الرحمن خلف ﴾

أحد مدرسى القسم الثانوى النظامى للازهر الشريف

﴿ ويليها ﴾

﴿ الرسالة العضدية ﴾

لعضد الملة والدين عبد الرحمن الأيجى

وعليها تعليق لطيف للاستاذ

مضمون مافى الرسالة الأولى على حسب انموذج ١٣٢٦
تعريف الوضع ـ تقسيم اللفظ الى كلى وجزئى ـ أقسام
الوضع ـ الوضع النوعى ـ الوضع الشخصى ـ الوضع
العام ـ الوضع الخاص ـ وضع المعارف والنكرات
وضع الافعال ـ وضع الحروف ـ وضع المشتقات

﴿ يباع بطرف احمد افندى محجوب بجوار الأزهر ﴾

مطبعة السعادة بجوار محافظة مص...

بسم الله الرحمن الرحيم

عليه نتوكل

وبنبيه -صلى الله عليه وسلم- نتوسل

مـقـدمـة

* **الوضع لغة**: جعل الشيء في حيزه ومكانه.

ولما كانت المعاني الموضوع لها الألفاظ متصوَّرة للواضع بصورة الحيِّز، جُعلت ظرفا للألفاظ، فقيل: الكتاب في كذا، والباب في كذا.

* **الوضع اصطلاحا بالمعنى العملي:**

تعيين شيء لشيء متى أُدرك الأول فُهم الثاني للعالِم بالتعيين.

وطريق ذلك:

(١) النقلُ: تواترا كالسماء والأرض، أو آحادا كالقرء للحيض والنفاس.

(٢) أو استنباطُ العقل كعموم الجمع المحلَّى بـ«أل» بواسطة الاستثناء منه.

ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى في صحة الوضع، خلافا لعبَّاد، والحق أن الوضع للمعنى من حيث هو، لا بقيد إدراكِه ذهنا أو تحققِه خارجا.

والوضع بالمعنى المذكور يشمل اللفظي وغيره، كالخطوط والإشارات، لكن الألفاظ أَفْيَد دلالة على ما في الضمير من غيرها.

ويشمل الحقيقة والمجاز، والشخصي والنوعي بأقسامهما.

وأنكر السيد في «المفتاح» الوضعَ للمجاز، وأثبته السعد في «التلويح»، وجعله من النوعيِّ التأويلي، وسماه فائدة جليلة.

ووفَّق العصام في شرحه على «الرسالة العضدية»: بأنه لا يبعد حمل كلام السيد على اصطلاح الأصوليين، والسعدِ على اصطلاح البيانيين.

وأما المناطقة فدلالة المجاز عندهم مطابقية إن هُجر المعنى الأصلي، وإلا فلا دلالة.

والفرق بين التحقيقي والتأويلي: أن التحقيقي هو الذي لا يتوقف على علاقة وقرينة، والتأويلي بخلافه.

ويشمل الوضع الإفرادي والتركيبي:

(١) أما الإفرادي فهو المتعلق بلفظ مفرد، كما في وضع الأعلام الشخصية، كحرف النداء وأداة التعريف، ومنه المضاف إلى معرفة.

(٢) وأما التركيبي فهو المتعلق بكلمتين ممتزجتين مع بقاء دلالتهما على المعنى الأصلي، كما في المعرَّف والمنادى، ويسمى ذلك بالوضع المنزَّل بين الإفرادي والتركيبي؛ نظرا لظاهر التركيب، وجعلهما كالكلمة الواحدة.

وخص بعض القوم الوضعَ بالمفرد، وجعل دلالة المركب عقلية؛ لأن أهل اللغة لم يتكلموا على المركبات بل على المفردات، وما ذاك إلا لأن الأمر في المركبات مفوَّض إلى المتكلم بها، واختار هذا القولَ الإمامُ الرازي وابن مالك.

لكن الصحيح -كما قال القرافي- أنها موضوعة، وعزاه غيره إلى الجمهور؛ لأن العرب حجرت في التراكيب كما حجرت في المفردات، فقالت: «إن قائما زيد» ليس في كلامنا، و«إن زيدا قائم» من كلامنا، ولأنها تختلف باختلاف اللغات،

فالمضاف مقدم على المضاف إليه في بعض اللغات، ومؤخر عنه في بعض، فلو كانت دلالتها عقلية لفُهم المعنى، سواء تقدم المضاف أو تأخر.

والوضع صفةٌ للواضع:

(١) وهو الله تعالى، ونُسب إلى الأشعري، واستدل له بقوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾.

(٢) وقيل: بنو آدم، ونُسب إلى المعتزلة، واستدل له بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾.

(٣) وقيل: القدر المحتاج إليه من اللغات توقيفي؛ لمساس الحاجة إليه، وغيره محتمل.

والمختار: الوقف عن القطع بواحد من هذه الأقوال.

قال بعض المحققين: ولا يخفى أنه على القول بأن الواضع هو الله لا داعي إلى الوضع النوعي ولا الشخصي العام؛ إذ عِلمُه تعالى محيط بكل جزئي، فلا يحتاج لآلة الاستحضار.

وأما الحمل والاستعمال فمن صفات السامع؛ إذ **الاستعمال**: إطلاق اللفظ وإرادة المعنى على طريق المطابقة أو التضمن أو الالتزام، **والحمل**: اعتقاد السامع مراد المتكلم، أو: ما اشتمل عليه مراده.

وأما **المسمى** فمن صفات الموضوع له، وهو أعم من المفهوم وجها؛ لأن المفهوم قد يكون مسمى بأن يوضع اللفظ للماهية، وقد لا يكون بأن يوضع اللفظ للماصدقات، ويستعمل في ماهية لم يوضع لها، كما في اسم الجنس المحلَّى بلام الحقيقة، بناء على وضعه للماهية بشرط الفرد.

والمخصص والواضع واحد، غير أنه:

(١) إن كان أهلَ اللغة فالوضعُ لغوي.

(٢) وإن كان أهلَ الشرع فالوضعُ شرعي.

(٣) وإن كان أهلَ الصناعات -كعلماء النحو- فالوضعُ عُرفيٌّ خاص، ويسمى «اصطلاحيا».

(٤) وإن كان من جهة قوم غير مخصوصين فعُرْفيٌّ عام، كالدابة لذوات الأربع.

والمعتبر في الحقيقة: الوضع بالأوضاع المذكورة، وفي المجاز: عدم الوضع في الجملة، فاللفظ الواحد يتصف بهما باعتبارين.

❊ الوضع اصطلاحا بالمعنى العلمي:

علم بقواعد يُستنبط منها كيفية انتساب الألفاظ لمعانيها.

كقولهم: كل لفظ لوحظ في وضعه لمعناه مادتُه وهيئتُه فوضْعُه شخصي، كالأعلام الشخصية، وكل لفظ لوحظ في وضعه أمر عام شامل له ولغيره فوضعه نوعي، كالمشتقات والمركبات مما سيأتي، فيستنبط من ذلك أن وضع «زيد» ونحوه شخصي، وأن وضع «قائم» ونحوه نوعي.

❊ وأما فائدة الوضع:

بالمعنى العملي: فهي معرفة معاني الألفاظ؛ ليعبر كل إنسان عما في ضميره مما يحتاج فيه لغيره، ليعاونه عليه، لعدم استقلال الإنسان بنفسه.

وأما فائدته بالمعنى العلمي: فهي معرفة كيفية وضع كل لفظ مستعمل.

المبحث الأول: تقسيم اللفظ إلى كلي وجزئي

هذا المبحث استطرادي؛ لتوقف أقسام الوضع عليه.

والفرق بين الكلي والجزئي: أن الكلي هو المعنى الذي إذا تصوره العقل لا يمنع وقوعَ الشركة فيه، والجزئي بخلافه.

فالكلية والجزئية وصفان للمعنى حقيقةً، فوصفُ اللفظ بهما مجاز.

واعلم أن اللفظ إما: اسم، أو فعل، أو حرف.

أما الاسم فينقسم إليهما اتفاقا.

وأما الفعل فكُلِّيٌّ اتفاقا باعتبار الحدث الواقع في أحد الأزمنة، المدلول عليه بمادته من حيث عروض الهيئة له.

واختُلف فيه باعتبار دلالته على النسبة، وباعتبار المجموع المركب منها ومن الحدث، فذهب السيد إلى أن الفعل بهذا الاعتبار لا يتصف بكلية ولا بجزئية؛ لأنه لا يصلح أن يحكم عليه باعتبارها، لكونها آلة بين الفعل والفاعل.

والحق أن الفعل باعتبار النسبة المطلقة لا إلى فاعل معين كليٌّ، وباعتبار النسبة المعينة جزئي، ولو لوحظ معها الحدث؛ إذ المركب من الكلي والشخصي جزئي، ألا ترى إلى «زيد» المركب من الإنسانية وهي كلية، والتشخص وهو جزئي، وليس معنى اتصاف ذلك بما ذُكر أن تُحمَل عليه كلية أو جزئية حتى يستدعي استقلال المحكوم عليه، بل المراد أنك إذا تعقلت معنى الشيء تتعقله جزئيا أو كليا.

وأما الحرف: فاختُلف فيه أيضا، فقال السيد: لا يتصف بكلية ولا بجزئية باعتبار ذاته؛ لأنه لا معنى له في نفسه، بل في مدخوله، فهو آلة لتعرُّف حال الغير، كالنسبة.

والحق أن الحرف يتصف بهما، لكن المرْضِيَّ ما ذهب إليه العضد من أن الحروف موضوعة لمعانٍ جزئية؛ لأنها لا تستعمل إلا في الجزئيات، والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع، فـ«مِن» موضوعة للمعنى الجزئي الملاحَظ بآلة كلية كما سيأتي، ولا شك أنه يَمنعُ تصوُّرُه وقوعَ الشركة فيه.

وذهب الأوائل إلى أن الحروف موضوعة لمعانٍ كلية، وإلا لزم الاشتراك في المعاني الغير المحصورة، وهو باطل عقلا! واستعماله في الجزئيات من استعمال الكلي في أفراده.

ولا يخفى أن الملازمة المذكورة إنما تَرِدُ لو وُضع الحرف الواحد للمعاني بأوضاع متعددة، والخصم لا يقول به.

وأما أسماء الإشارة والموصولات والضمائر: فأكثر المحققين -ومنهم أبو حيان والرضي والسعد والقرافي- على أنها كلية وضعا، وانما عرضت لها الجزئية عند الاستعمال بواسطة القرائن، وهي التكلم والخطاب، وتقدم الذكر في الضمير، والإشارةُ الحسية في اسم الإشارة، والنسبة في الموصول، والمضاف إلى معرفة.

فـ«أنا» مثلا موضوع لمفهوم المتكلم، فإذا استعمله متكلم معيَّن تعيَّن، و«هذا» مثلا موضوع لمشارٍ إليه مفرد مذكر، فإذا أشير به تعين بواسطة الإشارة الحسية، وقِس الباقي.

فليست لفظة «أنا» موضوعة لواحد من الأشخاص بعينه، وإلا كانت في غيره مجازا، ولا لكل واحد منها، وإلا كانت مشتركة متعددة الأوضاع بعدد أفراد

المتكلم!! وذلك مستبعد، فوجب أن تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لكل الأفراد، ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في أفراده المعينة دونه.

واستعمالها في الجزئي لا ينهض دليلا على أنها جزئيات وضعا؛ إذ الاستعمال أعم من الوضع، ولا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص، والذي اعتمده السيد في «حواشي المطول» والدماميني في «شرح التسهيل» وعليه أكثر النحويين: أنها جزئية لكن مستحضرة بآلة كلية كما في الحروف، وسيأتي بيان نوع الوضع على كلا المذهبين.

ويستثنى من الموصول موصول يراد به الجنس، كما في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾، ومن الضمير ضمير الغيبة العائد على كلي، كما في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، فإنهما كليان.

وجعل العضدُ الموصولَ كليا، وغيرَه جزئيا، وتوقف في مدلول ضمير الغيبة العائد على كلي، ونظر فيه، أما الموصول فهو -وإن تقيد بالنسبة الكلية- لا يكون كليا؛ لجواز أن تكون قيدا للجزئي، كما في المضاف إلى معرفة، وأما ضمير الغيبة فالعبرة بالمرجع، والأصل الحقيقة.

وأما الأعلام الشخصية -كمحمد وأبي بكر- فهي جزئيات؛ لوضعها للفرد الخارجي، والاشتراك اتفاقيٌّ طرأ من تعدد الوضع.

وذهب ابن الصائغ إلى أنها موضوعة للماهية المشخصة ذهنا وخارجا، وهذا مبني على وجود الماهية خارجا ضمن الفرد، فتشخُّصُها بتشخصه.

وأما الأعلام الجنسية -كأسامة وأبي الحارث- فهي جزئيات؛ لأنها -كما حققه السيد وغيره- موضوعة للحقيقة المتحدة ذهنا المشخَّصة فيه، التي لم تلاحَظ فيها الأفراد البتة، دال على عهديتها في ذهن المخاطب بجوهر لفظه.

فاستعمالها في فرد خارجي مبهم أو معين -نحو: إن لقيت أسامة فِرَّ منه، وهذا أسامة مقبلًا- مجاز على ما صرح به ابن الحاجب والرضي، لا حقيقة كما توهمه السعد وتبعه المحلي وغيره؛ لأن الأفراد وإن كانت مستلزمة للحقيقة، لكن من حيث هي هي، لا من حيث الحضور.

وأما الأسماء الجنسية -كأسد- فهي كلية؛ لأنها ،على ما حققه العضد والسيد وغيرهما، موضوعة للماهية من حيث هي هي، لا من حيث عهديتها في ذهن المخاطب، وإن كانت معهودة في ذهن الواضع ضرورةَ الوضع لها.

واستعمالها في الفرد حقيقة لا مجاز؛ لأن اللفظ مستعمل في الحقيقة، والفردية مستفادة من الخارج بواسطة الأداة، وعلى ما حققه الآمدي وابن الحاجب والسعد وغيرهم: موضوعة للماهية مع وحدة لا بعينها، ويسمى فردا مبهما، وفردا منتشرا، ووحدة شائعة.

فالفرق بينها وبين أعلام الأجناس -على رأي العضد ومن تبعه- فمن وجه واحد، وهو أن علَم الجنس يدل بجوهر اللفظ على كون تلك الحقيقة معهودةً معلومة للمخاطب، وأن اسم الجنس لا يدل على ذلك إلا بالأداة.

وأما على رأي الآمدي ومن تبعه فمن وجهين:

الأول: أن علَم الجنس لم ينظر في مدلوله إلى الماصدقات، واسم الجنس منظور فيه إليها، لكن باعتبار واحد لا بعينه.

الثاني: أن علَم الجنس يدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معهودة في ذهن المخاطب حاضرة فيه، واسم الجنس لا يدل على عهد أصلا.

وسيأتي بيان كيفية الوضع فيها على المذهبين، وهذا الخلاف في غير ما يطلق على القليل والكثير: مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء، كـ«تمر وتمرة» و«ضرْب

وضربة»، أو بالياء المشددة، كـ«يهود ويهوديّ»، أو لا يفرق، كـ«ماء» و«تراب»؛

إذ لا نزاع في أن ذلك موضوع للماهية من حيث هي، وإن دخلت عليه «أل» كـ﴿ٱلرُّجۡعَىٰٓ﴾ و﴿ٱلذِّكۡرَىٰ﴾، ولذا لا يُثنَّى المصدر ولا يجمع.

وأما المعرف بلام الحقيقة فجزئي، وكذا **المعرف بلام العهد والمعهودُ معين،** وأما إذا كان غير معين -نحو: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ﴾، و: ادخل السوق- فكُلِّيٌّ، ولذا كان في حكم النكرة من جهة الفردية الشائعة، وإن استفيدت من القرائن، كالدخول.

وهو مخالف للنكرة من حيث المدلول وضعا، وإجراء أحكام المعارف عليه -كوقوعه مبتدأ- اضطراري، كالعدل التقديري، ولذا كان عدم الإجراء أَولى كما في قوله:

ولقد أَمُرُّ على اللئيم يسبُّني

وأما المعرف بالإضافة الجنسية فكلي، نحو: «جاء غلامك» حيث لا عهد.

وأما المنادى فعلى أصله قبل النداء؛ إذ حرف النداء لا يقصد به تعريف أصلا، بل إنما يفيد طلب الإقبال، كما أفاده العصام في «أطوله».

وأما النكرة فكلي على القولين: من أنها موضوعة للماهية في ضمن الفرد المنتشر، ومن أنها موضوعة للفرد المنتشر.

والمقيد بقيد إذا اعتُبر فيه التقييد والقيد فهو الفرد كزيد، وإذا اعتبر فيه التقييد دون القيد فهو الحصة، كمعاني الحروف، بناء على القول بجزئيتها وإن كانت إضافية.

والحق أن وضع النكرة على كلا القولين واحد، والخلاف لفظي؛ لأن النكرة تتحمل الجنس وفردا ما منه، وكلاهما قد يكون مناط القصد.

وهو حقيقة لا مجاز، كـ﴿ عَلِمَتۡ نَفۡسٞ ﴾ و«تمرة خير من جرادة» و«لا رجل» و«كل رجل» و«قال رجل» و«ما قام رجل بل رجلان» أو «امرأة».

فكل هذا على أنها موضوعة للفرد المنتشر ظاهر، وكذا على أنها موضوعة للماهية في ضمنه؛ لأن فردا ما من الماهية هو هي من حيث عمومه، وسيأتي بيان نوع الوضع فيها.

واعلم أن الجزئية والكلية في اللفظ إنما هي باعتبار ما استعمل فيه من المعاني الوضعية، ولذا كانت «ذو» و«فوق» كليين؛ لأنهما بمعنى «صاحب» و«علو»، وإن استُعملا في معنى جزئي، كما إذا قلت: جاءني ذو علم، وأردتَ منه زيدا.

*** خلاصة الفرق بين المعارف والنكرة:**

المعاني المتصوَّرة مستوية في التمييز والتعيين عند السامع، لكن التعيين إما أن يكون ملحوظا كالمعنى، أو لا، فإن كان الأول فالمعرفة، وإن كان الثاني فالنكرة.

ثم إن كانت الإشارة إلى تعيين المعين وحضوره: بجوهر اللفظ، يسمى عَلما: إما جنسيا، إن كان المعهود الخاص جنسا وماهية، كـ«أسامة»، وإما شخصيا، إن كان فردا منها، كـ«زيد» أو أكثر.

وإن لم يكن بجوهر اللفظ فلابد من أمر خارج عنه يشارُ بِه إلى ذلك، مثل: الإشارة الحسية في أسماء الإشارة، والتكلم والخطاب والغَيبة في الضمير، والنسبة المعلومة -حملية وغير حملية- في الموصولات والمضاف إلى المعارف وحرف اللام.

فظهر أن معنى التعريف مطلقا- بالأداة أو بغيرها- هو العهد في الحقيقة، لكنه جُعل باللام متعددا بحسب تفاوت ما يستفاد منه، ولذا سمي كل قسم باسم مخصوص.

فإذا دخلت اللام على اسم جنس: فإما أن يشار بها إلى حصة معينة منه، فردا كانت أو أفرادا، مذكورة تحقيقا أو تقديرا، وتسمى **لامَ العهد الخارجي**.

وإما أن يشار بها إلى الجنس نفسه، وحينئذ: إما أن يقصد بها الجنس من حيث هو، كما في التعريفات، وتسمى **لام الحقيقة والطبيعة**.

وإما أن يقصد بها الجنس من حيث هو موجود في ضمن الأفراد، بقرينة الأحكام الجارية عليه الثابتة له في ضمنها: فإما في جميعها، كما في المقام الاستثنائي، وتسمى **لام الاستغراق**، أو بعضها، وتسمى **لام العهد الذهني**.

المبحث الثاني: أقسام الوضع

ينقسم الوضع أوَّلًا باعتبار الموضوع إلى:

(١) شخصي.

(٢) ونوعي.

ثم ينقسم كل منهما باعتبار آلة الملاحظة والمعنى الموضوع له إلى ثلاثة أقسام بالاستقراء:

(١) فإن كانا خاصين: فالوضع الشخصي، أو النوعي الخاص لموضوع له خاص.

(٢) وإن كانا عامين: فالوضع الشخصي، أو النوعي العام لموضوع له عام.

(٣) وإن كانت الآلة عامة والموضوع له خاص: فالوضع الشخصي، أو النوعي العام لموضوع له خاص.

وأما الوضع الخاص لموضوع له عام فلم يتحقق، كما في اللاري وغيره؛ لأن الجزئي لا يكون مرآة للكلي، بخلاف العكس، وآلة الملاحظة قد تتحد مع الموضوع له وقد تختلف.

إيضاح ذلك: الواضع لمَّا وضع اللفظ للمعنى لا يخلو: إما أن يعتبر اللفظَ الموضوع من حيث مادته (أي: حروفه) وهيئته (أي: حركاته وسكناته)، أو يعتبره بأمر عام كلي يشمله وغيره.

فالوضع الشخصي: ما اعتبر الواضع فيه المادة والهيئة.

والنوعي: ما اعتبر الواضع فيه أمرا عاما، بأن لاحظه مندرجا تحت قاعدة كلية، كما في وضع المشتقات والمركبات.

ثم العبرة في خصوص الوضع وعمومه إلى متعلق التصور، فإن كان عاما فالوضع عام، وإن كان خاصا فالوضع خاص، إلا أن متعلق التصور في العام لموضوع له عام معتبر عمومه من حيث ذاته، وفي العام لموضوع له خاص معتبر من حيث الآلة لا غير.

والتسمية بالعام حقيقة على الأول، مجاز على الثاني؛ لعلاقة السببية، لأن الآلة باعتبار تعلقها سبب في الوضع، والآلة قد تتحد ذاتا مع المعنى الموضوع له، وإن اختلفت اعتبارا، كما في الأعلام الشخصية، وقد تختلف، كما في المشتقات، فإن الآلة في وضع «ضارب» مَن قام به مأخذ الاشتقاق، وهو الحدوث، والمعنى الموضوع له اللفظ مَن قام به الضرب، وهو حدوثه، فكل منهما عام ومغاير للآخر تغايرا ذاتيا كما لا يخفى.

واعلم أن الوضع في المعرف باللام والمنادى والمضاف لمعرفةٍ مطلقا[١] استعملت على سبيل الحقيقة أو المجاز، وفي باقي المعارف المجازية: نوعي حقيقي في الحقيقة، وتأويلي في المجاز.

وما عدا ذلك يكون شخصيا ونوعيا على ما سيأتي تفصيله.

- **الوضع الشخصي الخاص لموضوع له خاص**:

هو ما كان الموضوع فيه معتبرا من حيث مادته وهيئته، واعتبر الموضوع له من حيث ذاته، كما في الأعلام الشخصية الموضوعة لحاضر.

(١) هكذا في الأصل المطبوع، وظاهره وجود سقط.

- الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص:

هو ما كان الموضوع فيه معتبرا من حيث مادته وهيئته، واعتبر الموضوع له بوجه كلي، كما في الأعلام الشخصية الموضوعة لغائب؛ لأن الوضع باعتبار الذات لا يمكن إلا بإحدى الحواس، فاستحضر الواضع المعنى الموضوع له بوجه كلي في ذاته، وإن انحصر خارجا فيه، وهو كون المولود منه ومن زوجته، وفي زمن كذا، ووقت كذا، ومكان كذا.

- الوضع الشخصي العام لموضوع له عام:

هو ما كان الموضوع فيه معتبرا من حيث مادته وهيئته، وكان الموضوع له كليا، كما في النكرات.

فـ«رجل» موضوع للفرد المنتشر الملاحَظ بقانون كلي، وهو الذكر البالغ من بني آدم، ولولا تلك الملاحظة ما أمكن الوضع.

- الوضع النوعي الخاص لموضوع له خاص:

هو ما كان الموضوع فيه معتبرا ضمن اندراجه تحت قاعدة كلية، والموضوع له خاصا معينا، كما في صيغ الأوزان الصرفية، فإن الواضع لم يضعها باعتبار مادتها وهيئتها، بل بعنوان كلي.

فكأنه قال: كل ما يطرأ على تركيب (ف ع ل) من المركبات الوزنية وضعْتُه للدلالة على الصيغة والهيئة المعينة ذِهنا، المتميزة بنوعها وحقيقتها عما عداها، فـ«فَعَلَ» بفتح العين والفاء موضوع بالوضع المذكور لنوع هيئة الماضي المعلوم، كـ«ضَرَبَ» المعينة من أنواع هيئة الماضي المعلوم، كـ«فتَح ونصَر وحسِب وظرُف وعلِم» وقس على ذلك.

ولا تنافي بين نوعية الوضع وخصوصيته[١]؛ لأن العموم في الوضع النوعي معتبر في جانب الموضوع، والخصوص معتبر في جانب الموضوع له.

- الوضع النوعي العام لموضوع له خاص:

هو ما كان الموضوع فيه معتبرا ضمن اندراجه تحت قاعدة كلية، والموضوع له خاصا معينا في ذاته، لكنه لوحظ بوجه كلي، كما في صيغ الأفعال كـ«ضرب» و«نصر» فإن الواضع لم يضعها باعتبار مادتها وهيئتها، بل بعنوان كلي كما سيأتي توضيحه.

- الوضع النوعي العام لموضوع له عام:

هو ما كان الموضوع فيه معتبرا ضمن اندراجه تحت قاعدة كلية، والموضوع له عاما ملاحظا بآلة كلية، كوضع المشتقات، فإن الواضع لم يضعها باعتبار مادتها وهيئتها، بل بعنوان كلي كما سيأتي توضيحه.

---

(١) في الأصل: وخصوصية.

المبحث الثالث: وضع المعارف والنكرات

أما الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة، فعلى القول بكليتها فوضعُها شخصي عام لموضوع له عام، وعلى القول بجزئيتها فوضعُها شخصي عام لموضوع له خاص، واختار السعد الأول، والسيد الثاني.

فآلة الملاحظة -على كلا المذهبين- كلية، إلا أنها عين الموضوع له بناءً على الأول، غيرُه بناءً على الثاني.

وأما الأعلام الشخصية: الموضوعة لحاضر، فوضعها شخصي خاص لموضوع له خاص، وأما الموضوعة لغائب، فوضعها شخصي عام لموضوع له خاص.

وأما الأعلام الجنسية، فوضعها شخصي خاص لموضوع له خاص، كالأعلام الشخصية؛ إذ الوضع فيهما لجوهر اللفظ، والمعنى الموضوع له معتبر فيه الوحدة، إلا أنها خارجية في عَلم الشخص، ذهنية في عَلم الجنس.

وأما المعرف بلام العهد الخارجي والذهني ولام الاستغراق، فلا حاجة فيه إلى وضع آخر غير وضع الأجزاء، بناءً على أن مدخول اللام موضوع للفرد المنتشر، فالاسم معها مستعمل فيما وضع له؛ إذ الفرد المنتشر كالماهية، يصدق على أي فرد، والتعين والتعدد من خارج.

بخلاف المعرف بلام الحقيقة مما اعتبرت فيه الماهية ولم يعتبر فيه الفرد، فيحتاج إلى وضع آخر بناء على ذلك، وهو نوعي عام لموضوع له خاص، فكأن الواضع قال: كل ما دخل عليه اللام ولم يتقدم ذكره وأريد بها تعيين الجنس، فهو

معها موضوع للجنس الحاضر.

وأما المعرف بغير لام العهد الخارجي فلا يحتاج فيه إلى وضعٍ آخر غير وضع الأجزاء، بناءً على أن مدخول اللام موضوع للماهية؛ لأن الاسم مستعمل فيما وضع له من الماهية والطبيعة، والفرد غير المعين، والتعدد مستفاد من خارج.

بخلاف المعرف بها فيحتاج إلى وضع آخر بناءً على ذلك، وهو وضع نوعي عام لموضوع له خاص، فكأن الواضع قال: كل ما دخل عليه اللام وتقدم ذكره لفظا أو تقديرا فهو معها موضوع لفرد معين من مفهوم مدخولها.

وأما المنادى، فالوضع فيه كالوضع في ذي الأداة: نوعي عام لموضوع له خاص، فكأن الواضع قال: كل ما دخل عليه حرف النداء فهو معها موضوع لمن يطلب المتكلم إقباله.

وأما النكرة واسم الجنس، فموضوعان وضعا شخصيا عاما لموضوع له عام، على كلا المذهبين.

المبحث الرابع: وضع الأفعال

لكل فعل وضعان:

(١) وضع شخصي لمادته من حيث كونها معروضة للهيئة.

(٢) ونوعي لهيئته للزمان، ولنسبة الحدث المدلول عليه بمادته إلى فاعل معين، أو إلى فاعل ما[١] في ذلك الزمان.

والوضع الأول نوعي عام لموضوع له عام.

والوضع الثاني نوعي عام لموضوع له خاص، بناءً على الاحتمال الأول.

فالواضع في الأول كأنه قال: وضعت كل ما كان معروضا لهيئة الماضي للدلالة على الحدث، وفي الثاني كأنه قال: وضعت كل كلمة على وزنٍ ماضَوِيٍّ للدلالة على كل واحدة من جزئيات نسبة الحدث الواقع في الزمان الماضي نسبةً تامة إلى فاعل معين.

فالموضوع له في الأول كلي، وفي الثاني جزئي ملاحَظ بوجه كلي.

وقِس المضارع والأمر على ذلك.

(١) في الأصل: فاعل اما.

المبحث الخامس: وضع الحروف

هي موضوعة بالوضع الشخصي العام لموضوع له خاص؛ بناء على ما ذهب إليه العضد من أن معاني الحروف جزئية ملاحَظة بآلة كلية حين الوضع لها.

وموضوعة بالوضع الشخصي العام لموضوع له عام، بناء على ما ذهب إليه الأوائل.

فالواضع -على الأول- وَضَع «مِن» مثلا للابتداء الخاص، كالابتداء الحاصل في: «سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة» لكن بملاحظة أمر عام، فكأنه قال: وضعتُ «مِن» للدلالة على كل واحد من الابتداآت المخصوصة.

والواضع -على الثاني- وضع «مِن» مثلا للابتداء المطلق، فكأنه قال: وضعتُ «من» للدلالة على مطلق ابتداء، واستعمالها في الابتداء الخاص من استعمال الكلي في جزئياته.

المبحث السادس: وضع المشتقات والمصادر وأسمائها

الوضع في الثلاثة نوعي عام لموضوع له عام، فالواضع لما أراد وضع «ضارب» ونحوه للدلالة على من قام به حدوثُ الضرب ونحوه، لاحظَ المعنى بعنوان كلي، وهو مَن قام به مأخذ الاشتقاق، فكأنه قال: وضعتُ كل ما هو على وزن «فاعل» لمن قام به مأخذ الاشتقاق.

والواضع لما أراد وضع المصدر واسمه للدلالة على الحدث، لاحظه باعتبار ذاته الكلية، فكأنه قال: وضعت كل مصدر مما جرى على فعله للدلالة على الحدث، ووضعت كل اسم للمصدر مما لم يَجْرِ على فعله للدلالة على الحدث، فيُعلَم بواسطة ذلك أن «قائما» موضوع للذات الصادر منها القيام، و«ضربا» و«غسلا» للحدث.

المبحث السابع: وضع المركبات والمثنى والجمع والمصغر والمنسوب

الوضع في الجميع نوعِيٌّ، لكن في المرَكَّب غير المزْجِيّ عام لموضوع له عام، وفي الباقي عام لموضوع له خاص؛ لأن الواضع لم يضع أشخاص التراكيب والصيغ، وإنما أشار إليها بقواعد كلية، فكأنه قال:

(١) وضعت كل فعل وفاعل للدلالة على تلبس الفاعل بذلك الفعل.

(٢) وكل مضاف ومضاف إليه للدلالة على نسبة المضاف إلى المضاف إليه.

(٣) وكل اسمٍ آخرُه ألف أو ياء مفتوحٌ ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين من مدلول ما لحق بآخره هذه العلامة.

(٤) وكل اسم غُيِّرَ إلى «مسلمات» و«رجال» و«مسلمين» فهو لجمع من مسميات هذا الاسم.

(٥) وكل اسم حُوِّل من صيغته الأصلية إلى «فُعَيْل» أو «فُعَيْعِل» أو «فُعَيْعِيل» فهو لتقليل مدلوله أو تحقيره.

(٦) وكل اسم زِيدَ في آخره ياء مشددة فهو منسوب إلى ما تجرد منها.

وأما المركب المزجي فكالمفرد.

خاتمة

في شرح الفوائد الغياثية: أسماء العلوم كأسماء الكتب وأجزائها: أعلام أجناس عند المحققين، وُضعت لأنواع وأعراض تتعدد بتعدد محالِّها القائمة بها، كـ«زيد» و«عمرو».

وقد تجعل أعلاما شخصية باعتبار أن المتعدد باعتبار المحل يعد واحدا في العرف، وهو إنما يتم إذا لم تكن موضوعة للمفهوم الإجمالي.

والوضع على الأول خاص لخاص، وعلى الثاني عام لعام.

وتردد السبكي في أسماء العلوم، هل هي أعلام بالغلَبة؟ أو منقولات عرفية كـ«الدابة»؟ ورجَّح الثاني.

والله أعلم بالحال.

تمت في (١٥) شوال سنة (١٣٣٤) هجرية

على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية

فهرس الموضوعات